



المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

٢٠٢٢-٦-٢٠

الدكتورة مايا مرسى والدكتور خالد العناني وزير السياحة والآثار يشهدان إطلاق مشروع دعم تهيئة بيئة آمنة تحقق المساواة للمرأة في قطاع السياحة



شاركت الدكتورة مايا مرسى رئيسة المجلس القومي للمرأة والدكتور خالد العناني وزير السياحة والآثار في حفل إطلاق مشروع "دعم تهيئة بيئة عمل آمنة تحقق المساواة للمرأة في قطاع السياحة في جمهورية مصر العربية" و الذي نظمه المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار المصرية و الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية ، بحضور السفير رامون خيل كاساريس سفير دولة اسبانية لدى مصر .

حيث اعربت الدكتورة مايا مرسى عن سعادتها بالتعاون مع وزارة السياحة بقيادة معالي الوزير المجتهد وصاحب الرؤية خالد العناني .. مشيدة بالتطور الكبير الذي يشهده قطاع السياحة والآثار المصري في الفترة الأخيرة والتي كانت محل اهتمام العالم أجمع ..

وأشارت الدكتورة مايا مرسى الى الطفرة غير المسبوقة التي تحققت في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين محلياً ودولياً خلال السنوات الأخيرة، بفضل الإرادة السياسية الداعمة للسيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية الذي يؤمن ويقدر دور المرأة ومكانتها ، حتى أصبحت تجربة مصر في هذا الملف محل اعجاب و اشادة دول العالم أجمع .

كما عبرت رئيسة المجلس عن بالغ سعادتها بمشروع "دعم تهيئة بيئة عمل آمنة تحقق المساواة للمرأة في قطاع السياحة" ، متقدمة بالشكر لجميع الجهات الشريكة في تنفيذه وهي وزارة السياحة والآثار ، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، والاتحاد المصري للغرف السياحية ، وغرفة المنشآت الفندقية ، وغرفة شركات ووكالات السفر والسياحة ، وبدعم من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية، مثنمة التعاون المثمر بين المجلس والوكالة الإسبانية طوال السنوات الماضية ومن خلال هذا المشروع.

وأكدت الدكتورة مايا مرسي أن مصر حققت خطوات ثابتة وجادة بملف حقوق المرأة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي خلال السنوات الثمانية الأخيرة .. ويعد ادماج مفهوم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو أحد أهم الخطوات التي يعمل عليها المجلس القومي للمرأة .. وتعد مصر هي الدولة الأولى في العالم التي أطلقت استراتيجيتها الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ بما يتوافق وأهداف التنمية المستدامة ، وقد أقرها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام ٢٠١٧ كوثيقة العمل الحكومية للأعوام القادمة، وتحتوي على ٣٤ مؤشر ، وتضم محور خاص للتمكين الاقتصادي للمرأة بين محاورها الأربعة.

لافته الي انه تم إنشاء مرصد مصر الوطني للمرأة بالتعاون بين المجلس ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .. ويعتمد على مجموعة من المؤشرات الداعمة للمرأة؛ من أجل متابعة تنفيذ الاستراتيجية.. حيث يعمل على حصر الإنجازات الداعمة لتمكين المرأة في المجالات المختلفة، وتوفير مصدر معتمد للمعلومات الخاصة بالمرأة في جميع المجالات..

وأكدت أن مصر نهجت أسس ومعايير لاقتراح سياسات وتطبيق أدوات دولية ونماذج تحول مؤسسي يتبناها القطاع العام والخاص لإدماج مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .. حيث أطلقت مصر محفز سد الفجوة بين الجنسين المبني علي نموذج المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع وزارة التعاون الدولي ، وتعد مصر الدولة الأولى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي تطلق المحفز ، الذي يعمل من خلال تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتمكين المرأة اقتصاديا.

كما اضافت أن مصر تعد الدولة الثانية على مستوى العالم التي تطلق جائزة ختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات الخاصة والعامة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي للاعتراف بالأداء المتميز لتلك المنظمات وتحقيق نتائج ملموسة في المساواة بين الجنسين، وفاز جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر كأول جهة تحصل على هذا الختم في مصر والمنطقة العربية.

واكدت رئيسة المجلس أن هذا المشروع الهام- الذي يطلق للمرة الأولى في مصر - سيبني الفرصة أن تستفيد كثير من الدول من تجربة مصر في هذا المجال.. حيث يعد قطاع السياحة من أهم القطاعات الواعدة لتمكين المرأة اقتصادياً .. وزيادة مشاركة المرأة به سوف تنعكس بالإيجاب على زيادة حجم اقتصاد الدولة ، وسوف يقوم المجلس القومي للمرأة في إطار هذا المشروع الهام بالترويج لمبادرة ختم المساواة بين الجنسين الذي يصدق على المساواة بين الجنسين في فنادق وشركات سياحية محددة سوف يتم منحها والاعتراف بها وبالتالي، ستلقى المؤسسات السياحية مثل شركات السياحة والفنادق إرشادات حول تنفيذ مبادئ تمكين المرأة الدولية للأمم المتحدة وتكافؤ الفرص في هيكلها الداخلي وإطارها.

علاوة على أن موظفي وموظفات الفنادق والعمالات والعاملين بقطاع السياحة وطالبات كلية السياحة والفنادق سوف يكونوا جزءاً من هذا المشروع.. من خلال تحسين مهاراتهم عبر برامج التوجيه والتدريب الداخلي للحصول على الأدوات والمعرفة اللازمة في السوق.. مما يتيح لهم الفرصة بأن يكونوا قادرين على المنافسة في سوق العمل.

واكدت على ضرورة العمل علي مساعدة المرأة علي تسويق منتجاتها داخل القطاع السياحي مما سيساهم في تمكينها اقتصاديا

وفي ختام كلمتها عبرت الدكتورة مايا مرسي عن تطلعها أن يحقق هذا المشروع هدفه الأساسي في تهيئة بيئة عمل آمنة تحقق المساواة بين الجنسين في قطاع السياحة ، وأن نشهد زيادة معدلات تشغيل وحماية المرأة في قطاع السياحة .

استهل الدكتور خالد العناني كلمته التي ألقاها خلال الاحتفالية بتوجيه الشكر لرئيسة المجلس القومي للمرأة على ما يقوم به المجلس من جهد الملموسة لتمكين المرأة، اتساقاً مع توجهات القيادة السياسية التي تضع ملف تمكين المرأة

نصب أعينها، وهو الأمر الذي يتضح جلياً في كافة المناحي السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، وحيث تفخر مصر بأنه كان للمرأة المصرية منذ فجر التاريخ دوراً فاعلاً في شتى مناحي الحياة، وساهمت في بناء المجتمع وصناعة تاريخها.

كما توجه بالشكر والتقدير للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية على المنحة المقدمة منها للحكومة المصرية بمبلغ ٢٠٠ ألف يورو لتمويل مشروع "دعم تهيئة بيئة عمل آمنة تحقق مساواة المرأة في قطاع السياحة".

كما أعرب عن سعادته لمشاركته في هذا المشروع الذي سيؤدي إلى دمج مئات العاملات في النشاط السياحي وطلاب كليات السياحة والفنادق المصرية، في محافظات القاهرة، والإسكندرية، والأقصر، والبحر الأحمر، وجنوب سيناء، ومطروح.

وأوضح الوزير خلال كلمته أن قطاع السياحة يعمل به أكثر من مليون أسرة مصرية، معرباً عن سعادته بهذا المشروع الذي سيعزز مشاركة المرأة في قطاع السياحة، مضيفاً أن استراتيجية وزارة السياحة والآثار للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ من أحد أهدافها " تعزيز المشاركة الاجتماعية ورفع كفاءة الموارد البشرية" ومن أهم أعمدها تمكين المرأة ، هذا بالإضافة إلى أنه يوجد بالوزارة وحدة تكافؤ الفرص والتي تقوم بالتنسيق المستمر مع المجلس القومي للمرأة. كما أشار خلال كلمته إلى التعاون المثمر بين الوزارة والمجلس القومي للمرأة حيث كان قد تم توقيع اتفاقية عام ٢٠١٩ والتي نجني ثمارها اليوم.

وأكد على أن المواقع الأثرية والمناحف التابعة لوزارة السياحة والآثار تفتح ذراعيها لاستقبال صاحبات الحرف اليدوية لعرض منتجاتهن، في إطار تشجيع التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، لاسيما أن هذا النوع من المنتجات يشهد إقبالاً كبيراً من السائحين، مشيراً إلى إمكانية مشاركتهم، تحت إشراف المجلس القومي للمرأة، في الجناح المصري المشارك في المعارض السياحية الدولية من خلال عرض منتجاتهم.

وأشار إلى إمكانية تعاون الوزارة مع المجلس القومي للمرأة لإطلاق مبادرة أو مسابقة لأحسن تصميم بمناسبة ذكرى مرور ٢٠٠ عام على فك رموز الكتابة المصرية القديمة ونشأة علم المصريات و ١٠٠ عام على اكتشاف مقبرة الملك توت عنخ آمون و اللذان يوافقان هذا العام.

وفي ختام كلمته أعرب الوزير عن تمنياته بالتوفيق والنجاح للمجلس ولجميع القائمين على هذا المشروع الهام، وتطلعه إلى مزيد من التعاون مع المجلس القومي للمرأة، كما دعا كافة العاملين في القطاع السياحي لإدماج المرأة في العمل السياحي بمختلف قطاعاته.

أكد السفير رامون خيل كاساريس سفير دولة إسبانيا لدى مصر أن المرأة تمثل ٥٤٪ من قوة العمل في قطاع السياحة عالمياً و٦٨٪ في أفريقيا، إلا أن مشاركة المرأة في قطاع السياحة في مصر تصل إلى ٤,٨٪ فقط، ولهذا السبب نحن سعداء بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة ووزارة السياحة في هذا المشروع لتشجيع مشاركة المرأة في قطاع السياحة والاشتراك في الوظائف التي تفتح الطريق أمام التمكين الاقتصادي للمرأة وخلق فرص عمل لها.

أشار السفير إلى أن كل من ملف المرأة والسياحة يحظى باهتمام بالغ في إسبانيا.

جدير بالذكر إن مشروع "دعم تهيئة بيئة عمل آمنة تحقق المساواة للمرأة في قطاع السياحة في جمهورية مصر العربية" يأتي في إطار الشراكة القائمة بين المجلس القومي للمرأة ووزارة السياحة والآثار المصرية بالتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية ، حيق يهدف المشروع إلى تعزيز قدرات المرأة العاملة، وتحقيق إمكاناتها الكاملة، وتعظيم مساهمتها في نمو وتنمية مصر، من خلال تسليط الضوء على الفجوات الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين الجنسين وتضييقها وتلبية الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة. وذلك من خلال تنفيذ برامج رفع كفاءة العاملين في قطاع السياحة بهدف تعزيز القدرة التنافسية لسوق العمل المصري وتحقيق النمو المستدام وتحسين فرص العمل للمرأة. وتتمثل رؤية المجلس القومي للمرأة ووزارة السياحة والآثار المصرية في الاستفادة من هذا القطاع بوصفه مفتاحاً للالتعاش الاقتصادي وفرصة لتمكين المرأة اقتصادياً.